مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٤) العدد (٥) ٢٠٢٠
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (٤) No. (٥) ٢٠٢٠

أثر صادرات قطاع النسيج الخاص على مستوى عمالته في سورية

د. وليد عامر*
علا معلا**

(تاريخ الإيداع ٢٧ / ١١ / ٢٠١٩. قُبِل للنشر في ٦ / ٩ / ٢٠٢٠)

□ ملخّص □

يهدف البحث إلى تقدير أثر الصادرات في مستوى العمالة في الصناعة النسيجية الخاصة في سورية خلال الفترة (1980-2010) باستخدام اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وتبين أنه لا يوجد أثر معنوي للصادرات في مستوى العمالة في الصناعة النسيجية الخاصة سواء في الأجل القصير أو الطويل.

كلمات مفتاحية: الصادرات النسيجية، القطاع الخاص، العمالة.

* أستاذ مساعد- قسم الاقتصاد والتخطيط- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.
** طالبة دراسات عليا (دكتوراه) - قسم الاقتصاد والتخطيط- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (4) العدد (5) 2020
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (4) No. (5) 2020

The impact of exports of the private textile sector on its employment in Syria

Dr. Walid Amer*
Ola Mualla**

(Received 27 / 11 / 2019 . Accepted 6 / 9 / 2020)

□ ABSTRACT □

The main objective of this research is to estimate the effect of exports on employment in private textile industry in Syria in the period between (1980-2010) using the Johansen test and vector error correction model (VECM), we have found that there is no significant impact of exports on employment in private textile industry neither in short run nor in long run.

Key words: Textiles exports, Private Sector, Employment.

* **Associate professor, Department of Economics And Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

** **Postgraduate Student, Department of Economics And Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة البحث

إن المتغيرات الاقتصادية الكلية المكونة للناتج المحلي الإجمالي (ومنها الصادرات) تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في مستوى العمالة المستخدمة، وكلما كانت هذه الصادرات تعتمد على صناعات كثيفة العمل، كلما أثرت بشكل أكبر في الطلب على العمالة، وعلى هذا فإن ذلك يختلف من بلد لآخر، تبعاً لعوامل عدة كنوعية سلع الصادرات، وقوة الاقتصاد، والقدرة التنافسية ودرجة الانفتاح وغير ذلك، وهذا البحث سيدرس أثر صادرات قطاع النسيج الخاص في مستوى العمالة المستخدمة لا سيما أن سورية تتميز بوجود كامل سلسة إنتاج الصناعات النسيجية من مادة القطن الخام وحتى تصنيع الأقمشة والملابس، وقد واجهت هذه الصناعات بعد عام 2000 تحديات عدة بسبب تحرير التبادل التجاري نتيجة استكمال تنفيذ الاتفاقات الجماعية والثنائية مع عدد من الدول العربية وتركيا.[١]

مشكلة البحث

إن حجم صادرات الصناعات النسيجية الخاصة في سورية خلال الفترة (1980-2010) لم تكن ثابتة، بل تغيرت تبعاً لظروف عدة، لا سيما بعد عام 2000 عندما واجهت تحديات جديدة بسبب تحرير التبادل التجاري واتفاقيات التبادل الجديدة التي وقعتها سورية مع دول أخرى.

وعليه هذا التغير في حجم صادرات هذه الصناعة قد رافقه تأثيراً على حجم العمالة المستخدمة في هذا القطاع، بشكل أو بآخر، ومنه يكون التساؤل الرئيسي في هذا البحث:

- ما هو أثر حجم صادرات الصناعات النسيجية الخاصة في سورية على مستويات العمالة فيها؟

أهمية البحث وأهدافه

تأتي أهمية هذا البحث من أهمية القطاع النسيجي الخاص في سورية لاسيما أن صادراته تشكل أكثر من 50% من الصادرات التحويلية في القطاع الخاص، إضافة إلى أهمية هذه الصناعة في خلق فرص عمل لكونها تعتبر صناعة كثيفة العمالة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

١. معرفة أثر الصادرات في مستوى عمالة الصناعة النسيجية الخاصة.
٢. التأكيد على ضرورة تفعيل دور الصادرات في رفع مستوى عمالة الصناعة النسيجية الخاصة.

منهجية البحث

تعتمد منهجية البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة اتجاهات كل من الصادرات والعمالة في الصناعة النسيجية الخاصة وتفسير العلاقة بينهما، والمنهج القياسي وذلك باستخدام اختبار جوهانسن ونموذج تصحيح الخطأ والذي يأخذ في الاعتبار كل من العلاقة طويلة الأجل والعلاقة قصيرة الأجل، وذلك باستخدام برنامج E-views.

[١] اللحام، فؤاد. الصناعات النسيجية السورية الواقع ومتطلبات النهوض، ورشة عمل للاتحاد العربي للصناعات النسيجية وجمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2016.

فرضيات البحث

يقوم هذا البحث على الفرضية الآتية:

- **توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين حجم الصادرات ومستويات العمالة في الصناعة النسيجية الخاصة في سورية.**

الدراسات السابقة:

يحاول البحث أن يقف على عدد من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى هذا الموضوع، من أهمها:

1. **(Uslu,Enes. and Polat,Ozgur.The impact of foreign Trade on Labor Market: Evidence from Turkish Economy,2012)**

بحث بعنوان (أثر التجارة الخارجية على سوق العمل، دليل من الاقتصاد التركي) مقدم من (Enes Uslu and Ozgur Polat) ، صادر عن journal of economic cooperation ، المجلد (33)، العدد (1)، عام 2012، تناولت هذه الدراسة أثر التجارة الخارجية في سوق العمل في تركيا باستخدام Random coefficient panel data، والذي مكن من الحصول على تأثير التجارة على العمالة في كل صناعة على حدا، وصنفت الدراسة الصناعات إلى: صناعات منخفضة التكنولوجيا، صناعات متوسطة التكنولوجيا ، صناعات مرتفعة التكنولوجيا، وتم استخدام بيانات ربعية ل 17 قطاع في مجال الصناعة في الفترة (1994-2010)، وتوصلت الدراسة إلى أن أثر الصادرات في مستوى العمالة معنوي في الصناعات منخفضة التكنولوجيا كالصناعات النسيجية، وعليه فإن استراتيجيات الحكومة في دعم التصدير والمطبقة منذ عام 1980، كانت فعالة في خلق فرص عمل جديدة في الصناعة التحويلية.

2. **(Kien,Tran. And Heo,Yoon.Impacts of Trade Liberalization on Employment in Vietnam: A System Generalized Method of Moments Estimation,2008)**

بحث بعنوان (أثر تحرير التجارة على العمالة في فيتنام، طريقة النظام المعمم لتقدير العزوم) مقدم من (Tran Kien and Yoon Heo)، صادر عن The Developing Economies، المجلد (47)، العدد (1)، عام 2009، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر تحرير التجارة على العمالة في القطاع الصناعي في فيتنام خلال الفترة (1999-2004) من خلال استخدام نموذج انحدار ذاتي، حيث تم تقدير معلمات النموذج باستخدام The Generalized Method of Moments (GMM)، وذلك بسبب إدخال المتغير التابع (بفجوة زمنية واحدة) كمتغير مستقل، وبالتالي فإن أهمية هذه الدراسة أتت من أنها استخدمت الأسلوب الديناميكي والذي يعتبر أفضل من التحليل الساكن أو الفروقات من الدرجة الأولى، وقد صنفت هذه الدراسة الصناعات إلى:

صناعات كثيفة الموارد الطبيعية، صناعات كثيفة العمالة غير الماهرة، صناعات كثيفة العمالة الماهرة، صناعات كثيفة التكنولوجيا، وتوصلت الدراسة إلى أن أثر الصادرات في مستوى العمالة موجب ومعنوي في الصناعات كثيفة العمالة غير الماهرة كصناعة الملابس والغزل والنسيج.

3. **(Chinembiri,Evans.An Empirical Assessment of the Impact of T rade Liberalization on Employment in South Africa,2010)**

بحث بعنوان (تقدير تطبيقي لأثر تحرير التجارة على العمالة في جنوب افريقيا)، مقدم من (Evans Chinembiri)، صادر عن Tips organization، عام 2010، هدف البحث إلى دراسة أثر التجارة الخارجية في الطلب على العمل في جنوب افريقيا في كل من القطاع الأولي، القطاع الثانوي، قطاع الخدمات وذلك في الفترة (1970-2008) وكانت أهمية هذه الدراسة من خلال تحديد القطاعات التي استفادت من التجارة الخارجية، وقد تم استخدام نموذج انحدار متعدد، وتم تقدير معلمات النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى، وبسبب عدم استقرار السلاسل الزمنية فقد تم الاعتماد على الفروقات الأولية للمتغيرات، وتضمنت الدراسة نموذجين لكل قطاع:

النموذج الأول لكل قطاع كانت متغيراته كما يلي: العمالة كمتغير تابع، والمتغيرات التفسيرية هي: الصادرات، الواردات، الأجور، الناتج.

في النموذج الثاني تم إضافة العمالة في القطاعين الباقيين إلى القطاع الممثل بالنموذج، بافتراض أن العمالة في أحد هذه القطاعات تؤثر على العمالة في القطاعات الأخرى.

وكانت النتائج في كل قطاع متماثلة باستخدام النموذجين وتوصلت الدراسة إلى أن أثر الصادرات غير معنوي في مستوى العمالة في الصناعات النسيجية.

الإطار الزمني للبحث:

امتدت الدراسة بفترتها الزمنية التي تناولتها من عام 1980 وحتى عام 2010 لعدم توفر البيانات المعلنة التي يمكن الاعتماد عليها بعد عام 2010 بسبب الحرب على سورية.

الإطار المكاني للبحث: الجمهورية العربية السورية.

أولا: الجانب النظري

افترضت نظرية التجارة الخارجية التقليدية أن البلد الذي يتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل يكون لديه ميزة نسبية في انتاج السلع كثيفة العمالة، أي يقوم بتصديرها واستيراد السلع كثيفة رأس المال، أما البلد الذي يتمتع بوفرة نسبية في رأس المال يكون لديه ميزة نسبية في إنتاج السلع كثيفة رأس المال، أي يقوم بتصديرها واستيراد السلع كثيفة العمل، كما تفترض هذه النظرية التشغيل الكامل ولذلك لا تؤثر التجارة الخارجية في مستوى العمالة الكلية وإنما تؤدي إلى إعادة توزيع للموارد، أي العمل ورأس المال، من قطاع منافسة المستوردات إلى قطاع التصدير. ووفق نموذج هكشر أولين يتحدد كل من هذين القطاعين من خلال الاختلاف في وفرة عوامل الإنتاج، حيث تتم عملية إعادة توزيع الموارد نحو القطاع الذي يستخدم عنصر الإنتاج الوفير نسبياً، ويصبح في كل بلد قطاع تصدير يتوسع فيه الإنتاج ويزداد الطلب على العمالة وتزداد الأجور، بينما في قطاع منافسة المستوردات ينخفض الإنتاج فيه وينخفض الطلب على العمالة مما يؤدي إلى انخفاض الأجور أو إلى انتقال العاملين فوراً إلى قطاع التصدير، ولكن لا يؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى العمالة، أما المستويات طويلة الأجل للعمالة فقد كان الاعتقاد بأنها تتحدد بمتغيرات أخرى، كمتغيرات الاقتصاد الكلي وغيرها من المتغيرات بعيداً عن التجارة الخارجية.[٢]

[2]Jansen, M. ; Lee, E, Trade and Employment challenges for policy research, A joint study of the International Labour Office and the Secretariat of the World Trade Organization, 2007.

Hoekman, B. ; Winters, A. Trade and Employment: Stylized Facts and Research Findings, Working Paper, 2005.

وفي المقابل قد تعد فرضية العمالة الكاملة غير واقعية لأن الدول المتقدمة قد يكون فيها مستوى قريب من مستوى التشغيل الكامل، وقد يكون هناك بطالة، وكذلك قد تؤدي التجارة الخارجية إلى زيادة معدل البطالة في الدول المتقدمة التي تتصف صادراتها بأنها كثيفة رأس المال، أما في الدول النامية فلا يوجد تشغيل كامل وإنما عدد كبير من العاطلين عن العمل، وهنا يكون للتجارة الخارجية أثر على مستوى العمالة الكلية، فقد تؤدي إلى تخفيض معدل البطالة في هذه الدول التي تتصف بصادرات كثيفة العمل، وبعرض عمل عالي المرونة، وبالتالي فإن الصادرات ستؤدي إلى زيادة الطلب على عنصر العمل فيها، وزيادة مستويات العمالة.[٣]

وفي سورية، لدينا ميزة نسبية تتمثل في الوفرة النسبية في عنصر العمل، ولدينا ميزة نسبية في الصناعة النسيجية لكونها كثيفة العمالة غير الماهرة الوفيرة نسبياً في سورية، ولأننا نمتلك كامل سلسلة الإنتاج، ولأنه لا يوجد لدينا تشغيل كامل فإنه من المتوقع أن تؤدي زيادة الصادرات النسيجية إلى زيادة في مستويات العمالة، ولكي يحدث ذلك يجب أن يكون هناك معدلات نمو مرتفعة ومستمرة في التصدير تؤدي إلى زيادة مستمرة في الناتج ومنه زيادة مستمرة في العمالة، وبالتالي يجب أن يصل حجم الصادرات إلى المستوى الذي يكون أثره فعالاً في مستوى الناتج، ونعبر عن ذلك بما يسمى أثر الحجم والذي سنقوم بدراسته من خلال نسبة الصادرات من الناتج في الصناعة النسيجية الخاصة.

١. <u>الصادرات في الصناعة النسيجية الخاصة في سورية:</u>

تسهم الصناعة النسيجية الخاصة بحوالي ربع إجمالي الإنتاج في قطاع الصناعة التحويلية الخاصة في سورية، حيث كان القطاع العام هو المسيطر على الإنتاج في الصناعة النسيجية بنسبة 60% تقريبا وذلك في الفترة (1980-1990)، لكن الوضع لم يبق كما هو وإنما سيطر القطاع الخاص على الإنتاج في هذه الصناعة في الفترة (1991-1999) بنسبة 65% بالمتوسط، وارتفعت هذه النسبة إلى 79% في الفترة (2000-2010).

بالمقابل شكلت الصادرات النسيجية بالمتوسط 57% من مجموع الصادرات في قطاع الصناعة التحويلية الخاصة في الفترة (1980-1990)، ارتفعت هذه النسبة إلى 66% في الفترة (1991-1999)، ومن ثم انخفضت إلى 42% في الفترة (2000-2010)، وقد سيطر القطاع الخاص على قطاع التصدير في هذه الصناعة بعد أن كان القطاع العام هو المسيطر في الفترة (1980-1990) بنسبة 56% تقريباً، تراجع بعدها دور القطاع العام كثيراً وسيطر القطاع الخاص، فقد بلغت نسبة صادرات القطاع الخاص من مجموع الصادرات النسيجية 88% في الفترة (1991-1999) و85% في الفترة (2000-2010).[٤]

ولتحليل اتجاهات الصادرات في الصناعة النسيجية الخاصة يستعرض الباحث الجدول رقم (1) الذي يمثل قيم الصادرات في صناعة النسيج الخاصة:

جدول رقم (1) يمثل قيم الصادرات في صناعة النسيج الخاصة بألوف الليرات السورية وبالأسعار الثابتة لعام 1990

الأعوام	قيمة الصادرات	الأعوام	قيمة الصادرات	الأعوام	قيمة الصادرات
1980	269422	**1991**	9369947	**2002**	23074679
1981	344146	**1992**	3494753	**2003**	13711029
1982	401620	**1993**	5050198	**2004**	10979347

[3] Lee, E. Trade Liberalization and Employment, Working Paper, 2005.

[٤] تم حساب هذه النسب من قبل الباحثة اعتمادا على المجموعات الاحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء للأعوام المذكورة.

10273555	**2005**	9577702	**1994**	505934	**1983**
53020081	**2006**	7551315	**1995**	304467	**1984**
61597488	**2007**	4554187	**1996**	200002	**1985**
64294531	**2008**	4693961	**1997**	901868	**1986**
38924670	**2009**	5070215	**1998**	2026509	**1987**
28427600	**2010**	4350429	**1999**	4443131	**1988**
-	-	19597816	**2000**	11425675	**1989**
-	-	14273516	**2001**	9419902	**1990**

المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة وحسابات الباحثة.

نلاحظ من الجدول رقم (1) ما يلي:

١- في الفترة (1980-1990) ارتفعت قيمة الصادرات في الصناعة النسيجية الخاصة من 269 مليون عام 1980 إلى 9.4 مليار عام 1990 أي أنها حققت معدل نمو وسطي قدره 38.14% وبدرجة تقلب 139.38%، وكانت قد ارتفعت من بداية سنوات الدراسة وانخفضت في عامي 1984 و1985 لتعود وترتفع بعد عام 1985، وارتفعت أكثر في عامي 1989 و1990 وذلك بسبب الصادرات إلى الاتحاد السوفييتي حسب اتفاقية المدفوعات.

٢- في الفترة (1991-1999) انخفضت قيمة صادرات الصناعة النسيجية الخاصة من 9.3 مليار عام 1991 إلى 4.3 مليار عام 1999 أي أنها انخفضت بمعدل سنوي قدره 8.17%- وبدرجة تقلب 35.81%، ويعود انخفاض قيمة الصادرات في هذه الفترة إلى انخفاض أسعار الإنتاج عالمياً، حيث شهدت السنوات الأخيرة من عقد التسعينات أزمة عالمية.

٣- في الفترة (2000-2010) ارتفعت قيمة الصادرات في الصناعة النسيجية الخاصة من 19.5 مليار في عام 2000 إلى 28.4 مليار عام 2010 أي بمعدل سنوي قدره 3.44% وبدرجة تقلب 63.56%، وكانت قد ارتفعت بشكل كبير في الفترة (2006-2008)، وانخفضت بعدها لكنها بقيت أعلى من مستواها في عام 2005، حيث شهدت هذه الفترة انفتاحاً تجارياً واضحاً، وتضمنت توقيع عدد من الاتفاقيات التجارية كاتفاقية التجارة الحرة بين سورية وتركيا والتي دخلت حيز التنفيذ عام 2004، إضافة إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي دخلت حيز التنفيذ عام 2005[٥]، كما نلاحظ الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات في الفترة (2000-2010) مقارنة بالفترة السابقة وذلك بسبب ارتفاع السعر الرسمي للدولار في الاحصاءات الرسمية من 11 ليرة سورية في عام 1999 إلى 47 ليرة سورية في عام 2000، ولكن هل ترافق ذلك مع ارتفاع في الكميات؟

للإجابة على هذا السؤال لدينا الجدول رقم (2) الذي يمثل كميات الصادرات في الصناعة النسيجية الخاصة:

جدول رقم (2) يمثل كمية الصادرات بالطن في الصناعة النسيجية الخاصة

الأعوام	كمية الصادرات	الأعوام	كمية الصادرات	الأعوام	كمية الصادرات
1980	13296	**1991**	23998	**2002**	106130

[٥] المصبح، عماد. محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1970-2004، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق.

120763	**2003**	28669	**1992**	11183	**1981**
134716	**2004**	42737	**1993**	11642	**1982**
185223	**2005**	51244	**1994**	9841	**1983**
1097639	**2006**	58680	**1995**	7042	**1984**
913758	**2007**	64088	**1996**	5038	**1985**
728525	**2008**	63041	**1997**	9549	**1986**
362602	**2009**	58530	**1998**	12154	**1987**
284325	**2010**	75044	**1999**	10956	**1988**
-	-	83303	**2000**	22903	**1989**
-	-	76761	**2001**	25732	**1990**

المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة.

نلاحظ من الجدول رقم (2) ما يلي:

١- في الفترة (1980-1990) ارتفعت كمية الصادرات من 13.3 ألف طن إلى 25.7 ألف طن أي بمعدل نمو وسطي قدره 6.19% وبدرجة تقلب 47%، وكانت قد انخفضت في الفترة (1983-1985) وارتفعت بعدها، وارتفعت أكثر في عامي 1989 و1990.

٢- في الفترة (1991-1999) ارتفعت كمية الصادرات من حوالي 24 ألف طن إلى 75 ألف طن أي بمعدل نمو سنوي 13.51% وبدرجة تقلب 30.88%.

٣. في الفترة (2000-2010) ارتفعت كمية الصادرات من حوالي 83.3 ألف طن إلى 284.3 ألف طن أي بمعدل نمو سنوي 11.81% وبدرجة تقلب 94.15%، وكانت قد ارتفعت بشكل واضح عام 2006 وانخفضت بعدها وانخفضت أكثر في عامي 2009 و2010، لكنها بقيت أعلى من مستواها في عام 2005، ونلاحظ أن هذه الفترة لم تشهد طفرة أو قفزة في كمية الصادرات كما في القيمة.

٢. <u>العمالة السورية في الصناعة النسيجية الخاصة</u>

شكلت العمالة في الصناعة النسيجية الخاصة حوالي 16% بالمتوسط من مجموع العمالة في قطاع الصناعة التحويلية الخاصة في الفترة (1991-2010)[٦]، كما يظهر في الجدول رقم (3) والذي يبين نسبة العمالة في الصناعة النسيجية الخاصة من مجموع العمالة في قطاع الصناعة التحويلية الخاصة في سورية في الفترة (1991-2010):

جدول رقم (3) يبين نسبة العمالة في الصناعة النسيجية الخاصة من مجموع العمالة في قطاع الصناعة التحويلية الخاص

الأعوام	نسبة العمالة النسيجية	الأعوام	نسبة العمالة النسيجية
1991	18.00	**2001**	14.23

[٦] **تم الحصول على عدد العاملين الكلي في قطاع الصناعة التحويلية الخاصة من منظمة العمل الدولية، وهي غير متوفرة في الفترة (1980-1990) لذلك تم حساب هذه النسبة فقط في الفترة (1991-2010).**

16.00	**2002**	19.57	**1992**
17.18	**2003**	17.64	**1993**
17.85	**2004**	16.00	**1994**
18.94	**2005**	14.64	**1995**
16.53	**2006**	14.83	**1996**
17.42	**2007**	15.65	**1997**
13.66	**2008**	14.21	**1998**
13.36	**2009**	14.30	**1999**
13.40	**2010**	17.89	**2000**

المصدر: المجموعات الاحصائية ومنظمة العمل الدولية وحسابات الباحثة.

نلاحظ من الجدول رقم (3) ما يلي:

١- انخفاض نسبة العمالة في الصناعة النسيجية الخاصة من مجموع العمالة في قطاع الصناعة التحويلية الخاص من 18% في عام 1991 إلى 14.3% عام 1999.

٢- انخفاض نسبة العمالة في الصناعة النسيجية الخاصة من مجموع العمالة في قطاع الصناعة التحويلية الخاص من 17.89% في عام 2000 إلى 13.4% عام 2010.

ولمعرفة اتجاهات مستوى العمالة في هذه الصناعة ومعدلات النمو التي حققها خلال فترة الدراسة لدينا الجدول رقم (4) الذي يبين عدد العاملين في الصناعة النسيجية الخاصة في الفترة (1980-2010):

جدول رقم (4) يبين عدد العاملين في الصناعة النسيجية الخاصة في الفترة (1980-2010)

الأعوام	عدد العاملين	الأعوام	عدد العاملين	الأعوام	عدد العاملين
1980	38478	**1991**	67370	**2002**	85503
1981	40701	**1992**	71101	**2003**	86455
1982	42072	**1993**	74390	**2004**	88207
1983	43409	**1994**	76162	**2005**	89980
1984	44632	**1995**	77253	**2006**	91837
1985	45745	**1996**	78299	**2007**	93084
1986	47879	**1997**	79157	**2008**	94274
1987	51523	**1998**	80078	**2009**	95605
1988	54983	**1999**	81971	**2010**	97370
1989	58776	**2000**	82972	-	-
1990	63733	**2001**	84240	-	-

المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة.

نلاحظ من الجدول رقم (4) ما يلي:

١- ارتفع مستوى العمالة من 38478 عامل عام 1980 إلى 63733 عام 1990 وخلال هذه الفترة حقق معدل نمو سنوي قدره 4.69% وبدرجة تقلب 15.77%.

٢- ارتفع مستوى العمالة من 67370 في عام 1991 إلى 81971 عام 1999 أي بمعدل سنوي قدره 2.2% وبدرجة تقلب 5.7% وبالتالي فقد اتسمت العمالة بالاستقرار النسبي في هذه الفترة.

٣- ارتفع مستوى العمالة من 82972 في عام 2000 إلى 97370 عام 2010 أي بمعدل سنوي قدره 1.47% وبدرجة تقلب 5.14%، ونلاحظ الاستقرار النسبي في العمالة في هذه الفترة وانخفاض معدل نموها مقارنة بالفترات السابقة.

ومما سبق، نجد أن نسبة العمالة في الصناعة النسيجية الخاصة من مجموع عمالة القطاع التحويلي الخاص كانت متناقصة بصورة عامة خلال الفترة المدروسة، رغم تزايد عدد العمال المستخدمين في الصناعة النسيجية الخاصة، وذلك لأن مستويات العمالة في الصناعة النسيجية الخاصة حققت معدلات نمو ضعيفة ومتناقصة خلال فترة الدراسة، كما أنها أظهرت استقرار نسبي في الفترتين الثانية والثالثة، وربما يعود ذلك إلى عدة أسباب منها ضعف أثر الصادرات في مستوى العمالة، إلى جانب ضعف أثر حجم الإنتاج في مستوى العمالة لأن القناة الرئيسية للتأثير في العمالة هي حجم الإنتاج لكون الصناعة النسيجية تعتبر صناعة كثيفة العمالة، ولمعرفة اتجاهات حجم الإنتاج ومعدلات النمو التي حققها لدينا الجدول رقم (5) الذي يبين حجم الإنتاج في الصناعة النسيجية الخاصة:

جدول رقم (5) يبين حجم الإنتاج في صناعة النسيج الخاصة بألوف الليرات السورية وبالأسعار الثابتة لعام 1990

الأعوام	حجم الإنتاج	الأعوام	حجم الإنتاج	الأعوام	حجم الإنتاج
1980	2430613	**1991**	10370740	**2002**	32456108
1981	2574185	**1992**	15896174	**2003**	33860567
1982	1640412	**1993**	16601011	**2004**	31889904
1983	1828714	**1994**	18848600	**2005**	27011194
1984	1552787	**1995**	21843790	**2006**	30511807
1985	1709520	**1996**	26141963	**2007**	29742000
1986	2150589	**1997**	29793690	**2008**	28037410
1987	3236938	**1998**	29605352	**2009**	33189833
1988	7388509	**1999**	28353181	**2010**	33185333
1989	11460893	**2000**	25092540	-	-
1990	11470000	**2001**	24256485	-	-

المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة وحسابات الباحثة.

نلاحظ من الجدول رقم (5) ما يلي:

١- في الفترة (1980-1990) ارتفع الناتج من 2.4 مليار في عام 1980 إلى 11.4 مليار عام 1990 أي بمعدل نمو سنوي قدره 15.15% وبدرجة تقلب 86.16%، وكان قد انخفض بشكل واضح في عام 1982 وارتفع قليلا في عام 1983 وانخفض عام 1984 ليرتفع بعدها، وارتفع بشكل واضح بعد عام 1987.

٢- في الفترة (1991-1999) ارتفع حجم الإنتاج حتى عام 1998، وخلال الفترة (1991-1999) ارتفع من 10.3 مليار في عام 1991 إلى 28.3 مليار عام 1999 أي بمعدل سنوي قدره 11.82% وبدرجة تقلب 29.91%.

٣- في الفترة (2000-2010) أظهر حجم الإنتاج تقلب في هذه الفترة ولم يظهر اتجاه واحد، وخلال الفترة (2000-2010) ارتفع من 25 مليار في عام 2000 إلى 33.1 مليار عام 2010 أي بمعدل سنوي قدره 2.57% وهو أقل بكثير من الفترة السابقة وبدرجة تقلب 10.8% أي أنه أظهر استقرار.

مما سبق نجد أن حجم الإنتاج أظهر اتجاهاً في الارتفاع من عام 1988حتى عام 1998، ثم أظهر بعدها استقراراً نسبياً، هذا يعني أن حجم الإنتاج لم يحقق معدلات نمو مرتفعة ومستمرة، وقد يكون ذلك قد انعكس في مستويات العمالة التي تناقصت معدلات نموها ثم أظهرت استقراراً نسبياً كما وجدنا، ويشير انخفاض معدل نمو العمالة رغم استمرار الإنتاج بالارتفاع في الفترة (1991-1999) إلى ضعف أثر الإنتاج في مستوى العمالة، وقد يكون ذلك بسبب عدم تحقيق قيمة مضافة مرتفعة في الإنتاج، أي عدم التصنيع الكامل للقطن والغزول، وربما سيكون لذلك دور في ضعف أثر الصادرات لكونها جزء من الإنتاج، ولقياس أثر هذه الصادرات في مستوى العمالة سننتقل إلى الدراسة القياسية.

<u>ثالثا: الدراسة العملية</u>

سننتقل الآن لدراسة أثر الصادرات في مستوى العمالة في الصناعة النسيجية الخاصة وذلك خلال الفترة (1980-2010) باستخدام الأسلوب القياسي، وسنعتمد على المتغيرات التالية: العمالة في الصناعة النسيجية L كمتغير تابع، أما المتغيرات المستقلة فهي حجم الإنتاج في الصناعة النسيجية الخاصة G، كمية الصادرات في الصناعة النسيجية الخاصة XQ، وقد قمنا بإدخال حجم الإنتاج لكونه القناة الرئيسية المؤثرة في مستوى العمالة، ولقياس هذه العلاقة يجب أولاً اختبار استقرار السلاسل الزمنية.

١. اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

لدراسة العلاقة قياسيا بين العمالة من جهة وبين كل من كمية الصادرات وحجم الإنتاج من جهة أخرى في الصناعة النسيجية الخاصة سنقوم أولاً باختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار Augmented Dickey Fuller (ADF)، والذي يختبر فرضية العدم (عدم الاستقرار)، وسنبدأ الاختبار اعتماداً على الصيغة الموسعة أي بوجود ثابت واتجاه وبالقيام بذلك باستخدام برنامج E-views حصلنا على النتائج الآتية:

جدول رقم (6) يبين نتائج اختبار ADF للاستقرار باستخدام الصيغة الثالثة

المتغير	L	XQ	G
قيمة اختبار ADF	-1.9	-3.3	-1.4

المقارنة مع القيم الجدولية	أقل من القيم الجدولية	أكبر عند 10%	أقل من القيم الجدولية
معنوية الاتجاه	غير معنوي	معنوي	غير معنوي
lag	2	1	1
D-W	2.2	2.1	1.87
النتيجة	الصيغة الثالثة غير مناسبة	مستقرة حول اتجاه زمني	الصيغة الثالثة غير مناسبة

المصدر: حسابات الباحثة باستخدام برنامج E-views

نلاحظ من الجدول رقم (6) أن كمية الصادرات مستقرة حول اتجاه زمني، في حين كانت الصيغة الثالثة غير مناسبة لاختبار الاستقرار لكل من عدد العاملين وحجم الإنتاج لذلك سننتقل إلى اختبار استقرار كل منهما باستخدام الصيغة الثانية، وبالقيام بذلك باستخدام برنامج E-views حصلنا على النتائج الآتية:

جدول رقم (7) يبين نتائج اختبار ADF للاستقرار باستخدام الصيغة الثانية

المتغير	L	G
قيمة اختبار ADF	-2.2	-1.3
المقارنة مع القيم الجدولية	أقل من القيم الجدولية	أقل من القيم الجدولية
معنوية الثابت	غير معنوي	غير معنوي
lag	2	1
D-W	2.17	1.8

المصدر: حسابات الباحثة باستخدام برنامج E-views

نلاحظ من الجدول رقم (7) أن الصيغة الثانية غير مناسبة لاختبار الاستقرار لكل من عدد العاملين وحجم الإنتاج لذلك سننتقل إلى اختبار استقرار كل منهما باستخدام الصيغة الأولى، وبالقيام بذلك باستخدام برنامج E-views حصلنا على النتائج الآتية:

جدول رقم (8) يبين نتائج اختبار ADF للاستقرار باستخدام الصيغة الأولى

المتغير	L	G
قيمة اختبار ADF	0.99	1.2
المقارنة مع القيم الجدولية	أقل من القيم الجدولية	أقل من القيم الجدولية
lag	2	1
D-W	1.99	1.8
النتيجة	غير مستقرة	غير مستقرة

المصدر: حسابات الباحثة باستخدام برنامج E-views

نلاحظ من الجدول رقم (8) أن كل من عدد العاملين وحجم الإنتاج غير مستقر في المستوى، لذلك سننتقل إلى اختبار استقرار كل منهما بالفرق الأولي، أيضا سنقوم باختبار استقرار كمية الصادرات بالفرق الأولي، وبالقيام بذلك باستخدام برنامج E-views حصلنا على النتائج الآتية:

جدول رقم (9) يبين نتائج اختبار ADF للاستقرار في الفرق الأول

المتغير	D(L)	D(XQ)	D(G)

قيمة اختبار ADF	-4.3	-4.5	-3.4

المصدر: مخرجات برنامج E-views

نلاحظ من الجدول رقم (9) أن قيمة اختبار ADF المحسوبة أكبر من القيم الجدولية بالنسبة لكل المتغيرات بالفرق الأول، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بأن السلاسل مستقرة في الفرق الأول أي أن السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى، وهذا يقودنا إلى اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لاختبار العلاقة بين كل من العمالة و(كمية الصادرات وحجم الإنتاج)، وللقيام بذلك وبعد اختبار الاستقرار الذي قمنا به، يجب تحديد عدد الفجوات المثلى وذلك من خلال نموذج VAR بالفروق يضم هذه المتغيرات.

٢. تحديد عدد الفجوات المثلى:

وبالاعتماد على نموذج VAR بالفروق يضم كل من المتغيرات التالية: العمالة في الصناعة النسيجية الخاصة L كمتغير تابع، أما المتغيرات المستقلة فهي حجم الإنتاج في الصناعة النسيجية الخاصة G، كمية الصادرات في الصناعة النسيجية الخاصة XQ ، حصلنا على الجدول رقم (10) لتحديد عدد الفجوات المثالي:

جدول رقم (10) يبين نتائج الاختبارات لتحديد الفجوة المثالية

الفجوة	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	56.63363	NA	3.78e-06	-3.972861	-3.828879	-3.930048
1	77.75237	35.98008*	1.55e-06*	-4.870546*	-4.294618*	-4.699292*
2	80.98165	4.784117	2.45e-06	-4.443085	-3.435212	-4.143392
3	87.52176	8.235701	3.16e-06	-4.260871	-2.821053	-3.832738

المصدر: مخرجات برنامج E-views

نلاحظ من الجدول رقم (10) أن عدد الفجوات المناسب هو 1.

٣. تحديد عدد علاقات التكامل:

وبتطبيق اختبار جوهانسون للتكامل المشترك حصلنا على النتائج الآتية، حيث يبين الجدولين رقم (11) ورقم (12) نتائج اختبار الأثر واختبار الإمكانية العظمى:

جدول رقم (11) يبين نتائج اختبار الأثر

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.547475	32.02209	29.79707	0.0273
At most 1	0.193873	9.027650	15.49471	0.3628
At most 2	0.091340	2.777759	3.841466	0.0956

المصدر: مخرجات برنامج E-views

جدول رقم (12) يبين نتائج اختبار الامكانية العظمى

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.547475	22.99444	21.13162	0.0270
At most 1	0.193873	6.249891	14.26460	0.5814
At most 2	0.091340	2.777759	3.841466	0.0956

المصدر: مخرجات برنامج E-views

يشير كل من الاختبارين السابقين إلى رفض فرضية العدم (عدم وجود علاقة تكامل) وقبول الفرضية البديلة أي وجود علاقة تكامل واحدة على الأكثر، وبالتالي نستطيع تطبيق نموذج تصحيح الخطأ.

٤. النموذج والنتائج:

بتطبيق نموذج تصحيح الخطأ وباستخدام برنامج E-views حصلنا على النموذج الآتي:

$$D(L) = 0.77D(L(-1)) + 0.001D(XQ(-1)) + 0.02D(G(-1))$$
$$[7.5] \qquad [0.3] \qquad [1.75]$$

$$R\text{-squared}=0.78,\ Adj.\ R\text{-squared}=0.74,\ F\text{-statistic}=21.4$$

كما كانت قيمة حد التصحيح 0.07 وهو معنوي لكنه موجب، أي لا يوجد آلية تصحيح، وبالتالي لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل، أما لدراسة أثر الصادرات النسيجة على مستوى العمالة في الأجل القصير سنعتمد على نتائج نموذج تصحيح الخطأ، ونلاحظ أن قيمة F المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية وهذا يعني أن قيمة R^2 تختلف معنويا عن الصفر، ونلاحظ من النموذج:

- عدم معنوية معامل كمية الصادرات أي عدم وجود أثر جوهري لكمية الصادرات في مستوى العمالة في الأجل القصير.
- معنوية معامل الإنتاج أي وجود أثر معنوي للإنتاج في مستوى العمالة في الأجل القصير، لكن قيمة معامل الإنتاج منخفضة وهي 0.02، وهذا يشير إلى أن أثر الإنتاج في مستوى العمالة ضعيف، وكنا قد أشرنا إلى ذلك.

٥. اختبار النموذج:

- اختبار الارتباط الذاتي:

باستخدام اختبار Portmanteau وب 8 فجوات حصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (13) يبين نتائج اختبار Portmanteau للارتباط الذاتي لنموذج تصحيح الخطأ

df	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	Q-Stat	Lags
NA*	NA*	2.231644	NA*	2.154691	1

15	0.8691	9.157593	0.8973	8.602988	2
24	0.7926	18.21281	0.8603	16.72146	3
33	0.7149	27.98971	0.8344	25.14982	4
42	0.6519	37.89138	0.8275	33.34431	5
51	0.7530	43.78884	0.9109	38.02160	6
60	0.8120	50.21403	0.9533	42.89588	7
69	0.8695	56.03484	0.9798	47.11095	8

المصدر: مخرجات برنامج e-views

نلاحظ من الجدول رقم (13) أن قيمة الاحتمال تشير إلى قبول فرضية العدم أي عدم وجود ارتباط ذاتي.

- **اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء:**

كانت قيمة اختبار Jarque-Bera هي 3.6 وكانت قيمة الاحتمال = 0.16 وهذا يعني قبول فرضية العدم أي أن الأخطاء تتوزع بشكل طبيعي، وبالتالي فإن النموذج خالي من المشاكل.

رابعا: تفسير النتائج

ولتفسير النتائج التي حصنا عليها في الدراسة القياسية سنعتمد على أثر الحجم معبرا عنه بنسبة الصادرات إلى الناتج في الصناعة النسيجية الخاصة، والتي حسبت كما يلي:

نسبة الصادرات إلى الناتج في الصناعة النسيجية الخاصة لعام 2000 مثلا= (قيمة الصادرات في الصناعة النسيجية الخاصة لعام 2000 ÷ الناتج في الصناعة النسيجية الخاصة لعام 2000)×100

وعندما تشكل الصادرات نسبة مهمة من الإنتاج، فإن هذا يشير إلى أثر فعال للصادرات في حجم الإنتاج وبالتالي في مستوى العمالة وذلك لأن الصناعة النسيجية تعتبر صناعة كثيفة العمالة، والعكس صحيح، ويمثل الجدول رقم (14) نسبة الصادرات إلى الناتج في الصناعة النسيجية الخاصة

السنوات	معدل الصادرات	السنوات	الناتج	معدل نموه	معدل الصادرات
1980	11	**1991**	90	**2002**	71
1981	13	**1992**	22	**2003**	40
1982	24	**1993**	30	**2004**	34
1983	28	**1994**	51	**2005**	38
1984	20	**1995**	35	**2006**	174
1985	12	**1996**	17	**2007**	207
1986	42	**1997**	16	**2008**	229
1987	63	**1998**	17	**2009**	117
1988	60	**1999**	15	**2010**	86

-	-	78	**2000**	100	**1989**
-	-	59	**2001**	82	**1990**

جدول رقم (14) يبين نسبة الصادرات إلى الناتج في الصناعة النسيجية الخاصة
المصدر: المجموعات الاحصائية للأعوام المذكورة وحسابات الباحث.

نلاحظ من الجدول رقم (14) ما يلي:

١- ارتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج من 11% عام 1980 إلى 82% عام 1990، وذلك لأن الصادرات حققت معدل نمو وسطي قدره 38.14% في حين أن حجم الإنتاج حقق معدل نمو وسطي قدره 15.15%، مما أدى إلى ارتفاع نسبة مساهمة الصادرات في حجم الإنتاج، أما مستوى العمالة فقد حقق معدل نمو وسطي قدره4.69%.

٢- انخفاض نسبة الصادرات إلى الناتج من 90% عام 1991 إلى 15% عام 1999، وذلك لأن الصادرات انخفضت بمعدل وسطي قدره 8.17% في حين أن حجم الإنتاج ارتفع بمعدل وسطي قدره 11.82%، مما أدى إلى انخفاض نسبة مساهمة الصادرات في حجم الإنتاج، أما مستوى العمالة فقد ارتفع بمعدل وسطي قدره 2.2%.

٣- في الفترة (2000-2010) ارتفعت نسبة الصادرات إلى الناتج من 78% عام 2000 إلى 86% عام 2010، وذلك لأن الصادرات ارتفعت بمعدل وسطي قدره 3.44% في حين أن حجم الإنتاج ارتفع بمعدل وسطي قدره 2.57%، مما أدى إلى ارتفاع نسبة مساهمة الصادرات في حجم الإنتاج، أما مستوى العمالة فقد ارتفع بمعدل وسطي قدره 1.47%، وكان معدل الصادرات قد انخفض في بداية هذه الفترة ووصل إلى 34% عام 2004 وارتفع بعدها، وارتفع كثيرا في الفترة (2006-2009) حيث تجاوز 100% من الناتج.

نلاحظ أن نسبة الصادرات حققت ارتفاعاً كبيراً في الفترة الأولى وانخفاضاً كبيراً في الفترة الثانية، وهنا نشير إلى أن ارتفاع نسبة الصادرات كان فقط في الفترة من عام 1986 وحتى 1991، وبعدها انخفض بشكل واضح بسبب انخفاض قيمة الصادرات، أما في الفترة (2000-2010) فقد ارتفع فيها معدل الصادرات بشكل كبير، ولكن لم نلاحظ أثراً واضحاً في مستوى العمالة، وذلك لأن جزءاً كبيراً من هذا الارتفاع يعود إلى ارتفاع السعر الرسمي للدولار في الاحصاءات الرسمية كما ذكرنا، كما أن هذه الفترة ترافقت مع انخفاض معدل النمو الوسطي للناتج إلى 2.6%، وانخفاض معدل النمو الوسطي للعمالة إلى 1.47% أي أن ما حدث هو إعادة توجيه نحو السوق الخارجية، وهو ما يفسر عدم وجود أثر معنوي للصادرات في الناتج وبالتالي في مستوى العمالة في الصناعة النسيجية الخاصة.

ومن جهة أخرى فقد عانت الصناعة النسيجية من مشاكل كثيرة، حيث شهدت الفترة (1991-1999) انخفاضاً في أسعار الإنتاج عالمياً وانعكس ذلك كما رأينا في انخفاض قيمة الصادرات في هذه الفترة رغم استمرار ارتفاع كمية الصادرات، وقد ترافق ذلك مع الاستمرار في إنتاج الغزول في القطاع العام، مما أدى إلى مشكلة تراكم المخزون في القطاع العام الذي يحتكر إنتاج الغزول، والمشكلة الكبيرة التي عانى منها القطاع الخاص في هذه الفترة هي ارتفاع أسعار القطن بسبب دعم الفلاحين، وارتفاع أسعار الغزول بسبب ارتفاع التكلفة في القطاع العام،

وأدى ذلك إلى ارتفاع أسعار القطن والغزول في السوق الداخلية عن السوق العالمية[٧]، وهذا جعل القطاع الخاص عاجز عن الإنتاج بتكلفة أقل من منافسيه في الخارج.

ومن الأسباب الأخرى التي أسهمت في عدم وجود أثر فعال للصادرات في مستوى العمالة النسيجية هو عدم التصنيع الكامل للقطن والغزول لتحقيق أكبر قدر من القيمة المضافة سواء في القطاع العام أو الخاص، ففي دراسة لوزارة الزراعة السورية عن (الميزات النسبية للقطن السوري) عن القيمة المضافة التي تحققها سلسلة من الصناعات القائمة على القطن ورد فيها ما يلي:

يعطي تصدير القطن المحلوج قيمة مضافة وسطية بين 1400-1800 دولار للطن الواحد، ويعطي تصدير الخيوط المغزولة الجيدة قيمة وسطية بين 2600-3600 دولار للطن الواحد، بينما يعطي تصدير الملابس القطنية قيمة وسطية بين 8000-15000 دولار للطن الواحد.

كما ويبلغ وسطي إنتاج القطن في سورية 750 ألف طن مقطوف ينتج عنها 250 ألف طن محلوج، يتم تصنيع 200 ألف طن منها، وتصدير 50 ألف طن كقطن محلوج، هذه الكمية لو تم تصنيعها أي لو تم تحويلها إلى ملابس قطنية، فإن الطن الواحد من الملابس القطنية سيعطي قيمة مضافة بقيمة 8000 دولار للطن الواحد كحد أدنى، وبالتالي فإن 50 ألف طن سيعطي قيمة مضافة بقيمة:

8000×50 000 = 400 000 000 دولار[٨]

وفي دراسة أخرى تقدمت بها وزارة الصناعة إلى الحكومة السورية ، ورد فيه أن كل فرصة عمل في قطاع الصناعة التحويلية تولد 3 فرص عمل في القطاعات الأخرى الخدمية أو الإنتاجية، ولو تم استكمال سلسة الإنتاج في صناعة النسيج ستصل القيمة المضافة إلى 900% كحد أدنى، أي أنه لو تم تصنيع كمية القطن المحلوج المصدر والبالغ 50 ألف طن فإن ذلك سيؤدي إلى:

توليد نحو 1000 فرصة عمل في مرحلة الغزل، و نحو 1000 فرصة عمل في مرحلة النسيج، وحوالي 6000 فرصة عمل في مرحلة الصباغة، و45000 فرصة عمل في مرحلة الخياطة، كما أن كمية الغزول القطنية المنتجة سنويا 160 ألف طن يصدر منها 64 ألف، ولو تم الاستفادة منها فإن ذلك سيؤدي إلى خلق نحو 1250 فرصة عمل في مرحلة النسيج، ونحو 7500 فرصة عمل في مرحلة الصباغة، و60000 فرصة عمل في مرحلة الخياطة، وعليه يكون لدينا خسائر كبيرة في فرص العمل والدخول الناجمة عنها.

وهذا يفسر أيضاً إلى حد ما عدم تحقيق النمو المستمر في الإنتاج والتصدير وكذلك عدم تحقيق معدلات نمو مستمرة في العمالة، إضافة إلى أن القطاع الخاص في الفترة (2000-2010) تأثر بسبب الاتفاقات مع تركيا ومع الدول العربية، علما أن المنتجات التي تدخل إلى سورية تحمل دعما من قبل الدول المصدرة يتراوح من 7% إلى 15% بطرق مختلفة، وللأسف هي مكونة من مواد أولية سورية تذهب قيمتها المضافة لتلك الدول، وبالتالي رغم ازدياد عدد المشاريع النسيجية في سورية لايزال هناك تراجع في نسبة تصدير منتجاتها من الأقمشة والألبسة الجاهزة بسبب منافسة الألبسة المصنعة في الخارج من الخيط السوري في السعر والجودة[٩]، وقد تحول كثير من المنتجين في هذه الفترة إلى تجار مستوردين، وانعكس ذلك في استقرار مستويات حجم الإنتاج والعمالة، وذلك لأن

---

[٧] رمان، سمير. *الصناعة النسيجية الواقع والآفاق*، جمعية العلوم الاقتصادية، 2001.

[٨] النايف، مرشد. *نهاية القطن السوري*، 2016.

[٩] غانم، هناء. *صناعة النسيج السورية برؤيا جديدة*، 2011.

ما أنجزناه في فترة الحماية لم يكن كافيا للوقوف في وجه المنافسة الخارجية، وكما ذكرنا فقد بيع الخيط السوري في الفترة السابقة إلى المنافس الأجنبي بسعر أقل من السعر الذي بيع إلى المنتج المحلي، كما أن معظم منشآتنا صغيرة الحجم أو أنها عائلية، وتفتقد صناعاتنا إلى المشاريع الكبيرة التي تحقق وفورات في الحجم وانخفاض في التكلفة.

الاستنتاجات والتوصيات:

أ- الاستنتاجات:

١- كانت نسبة عمالة الصناعة النسيجية الخاصة من مجموع عمالة قطاع الصناعة التحويلية الخاصة في سورية متناقصة بصورة عامة خلال الفترة المدروسة، على الرغم من تزايد عدد العمال المستخدمين في الصناعة النسيجية الخاصة.

٢- لا يوجد أثر جوهري للصادرات النسيجة في مستوى العمالة في الصناعة النسيجية الخاصة وذلك في الأجلين الطويل والقصير.

٣- لا يوجد أثر جوهري للإنتاج في مستوى العمالة في الصناعة النسيجية الخاصة في الأجل الطويل.

٤- يوجد أثر ضعيف للإنتاج في مستوى العمالة في الصناعة النسيجية الخاصة في الأجل القصير.

ب- التوصيات:

١- دعم القطاع الخاص بتزويده بالمواد الأولية بأسعار تنافسية وبجودة عالية.

٢- العمل على تصنيع كامل إنتاجنا من القطن والغزول لما يوفره ذلك من العديد من المزايا والفوائد ومنها تأمين عدد كبير من فرص العمل.

٣- الاتجاه إلى تصدير الألبسة الجاهزة وليس الغزول، لما تحققه من قيمة مضافة ينعكس بشكل مباشر في حصيلة الصادرات، وبشكل غير مباشر في توليد فرص عمل إضافية.

٤- الاتجاه إلى التمويل الصناعي وليس التجاري، فنحن بحاجة إلى منشآت ضخمة قادرة على المنافسة وهذا لا تحققه المنشآت العائلية أو المنشآت صغيرة الحجم.

٥- تفعيل دور هيئة دعم الصادرات بما يمكنها من إيصال منتجاتنا إلى الأسواق الخارجية.

٦- تحديث القطاع العام باعتباره المزود بالخيوط والغزول إلى جانب أنه يعاني من ارتفاع التكاليف نتيجة انخفاض مستوى الإنتاجية للعاملين، وانخفاض مستوى التأهيل والتدريب.

المراجع:

١- اللحام، فؤاد. *الصناعات النسيجية السورية الواقع ومتطلبات النهوض* ،ورشة عمل للاتحاد العربي للصناعات النسيجية و جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2016 ، 4/آب/2019/.

<https://alsenaee.com/service/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-

%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-
%D9%88%D9%85%D8%AA/>

٢- رمان، سمير . *الصناعة النسيجية الواقع والآفاق*، جمعية العلوم الاقتصادية، 2001، 4/آب/2019/.

<http://secoss.org/wp-content/uploads/2019/07/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%80%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%E2%80%93-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A2%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%B1-%D8%B1%D9%85%D8%A7%D9%86.doc>

٣- النايف، مرشد. *نهاية القطن السوري*، دراسة لوزارة الزراعة السورية، 2016، 3/آب/2019/.

<https://www.almodon.com/economy/2016/8/23/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D9%87%D9%84-%D9%8A%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B4%D9%8A%D8%A6%D8%A7-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B6%D8%A7%D9%81%D8%A9>

٤- غانم، هناء. *صناعة النسيج السورية برؤيا جديدة*، دراسة لوزارة الصناعة السورية،2011، .

<http://syriasteps.com/index.php?p=131&id=77959>

5- USLU, E. ; POLAT, O. The impact of foreign Trade on Labor Market: Evidence from Turkish Economy. journal of economic cooperation, Vol. 33, N. 1, 2012, 79-94.

6- Kien, T. ; Heo, Y. Impacts of Trade Liberalization on Employment in Vietnam: A System Generalized Method of Moments Estimation. The Developing Economies, Vol. 47, no. 1, 2009, 81– 103.

7- CHINEMBIRI, E. An Empirical Assessment of the Impact of Trade Liberalization on Employment in South Africa, 2010, 1 Aug. 2019.

< https://www.tips.org.za/research-archive/trade-and-industry/sadc-trade-development/item/download/1092_fd254ab018082db0a6af79562158bbde>

8- Jansen, M. ; Lee, E, Trade and Employment challenges for policy research, A joint study of the International Labour Office and the Secretariat of the World Trade Organization, 2007.

9- Hoekman, B. ; Winters, A. Trade and Employment: Stylized Facts and Research Findings, Working Paper, 2005.

10- Lee, E. Trade Liberalization and Employment, Working Paper, 2005.